

القرار : ع80دد

تاريخ القرار: 11 جويلية 2014

## قرار

بتاريخ 11 جويلية 2014، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع80دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الإتصالات بين:

المدعى: شركة  
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

### من جهة

المدعى عليها: شركة  
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة  
طلب مراجعة القرار ع73دد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 27 جوان 2014 والقاضي بالزام شركة  
بسحب العرض التجاري "يجنج"، وذلك الى حين البت في أصل النزاع موضوع القضية ع116دد.

## من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

## من حيث الأصل:

حيث أسست المعارضة مطلبها الرامي الى مراجعة القرار عـ73 عدد الصادر عن رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 27 جوان 2014، على عدم اعلامها بالقضية الأصلية المسجلة تحت عـ116 عدد وعلى خرق القرار المطعون فيه لمبدأ المواجهة وهضمه لحقوق الدفاع ولمخالفته للشروط الواردة بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، وانتهت الى طلب الرجوع في القرار سالف الذكر والتصريح برفض الدعوى.

### 1. عن الدفع المتعلق بعدم اعلام المعارضة بالقضية الأصلية المنشورة تحت عـ116 عدد.

حيث وخلافا لما ادعته المعارضة ، فقد تبين، أن هذه الأخيرة توصلت وفقا لما تقتضيه إجراءات التبليغ المنصوص عليها بالفصل 67 من مجلة الاتصالات بنظير من عريضة الدعوى الأصلية ومؤيداتها والمرفوعة ضدها من طرف شركة موضوع القضية الأصلية عـ116 عدد، وذلك بتاريخ 30 جوان 2014 حسب الختم المضمن بوصل إيداع المراسلة مضمونة الوصول التي تم بواسطتها الإعلام بالقضية .

### 2. عن الدفع المتعلق بهضم حقوق الدفاع:

حيث أن الوسائل الوقائية هي آلية وقتية قضائية تستعمل في الحالات المتأكدة وخاصة عندما تتعرض حقوق طرف الى خطر محقق لذلك فان البت في المطالب المرفوعة في نطاقها يتم وفق اجراءات مبسطة ومختصرة تراعي الصبغة الاستعجالية وما تستوجبه من سرعة الفصل.

وحيث وقياسا بما هو معمول به لدى القضاء الاداري والقضاء العدلي، خول الفصل 73 من مجلة الاتصالات لرئيس الهيئة الوطنية للاتصالات البت في مطالب اتخاذ التدابير الوقائية المقترنة بدعاوي أصلية بهدف درء أضرار أو توفير حماية وقتية لحقوق أو لمصالح يخشى ضياعها.

وحيث ولئن أحاط الفصل 73 من مجلة الاتصالات صلاحية اتخاذ التدابير الوقائية بجملة من الاجراءات المرنة والأجال المختصرة تخول لرئيس الهيئة عدم التقيد بالاجراءات المعمول بها في القضايا الأصلية ، فان ذلك لا يعني خرق تلك القرارات لمبدأ المواجهة وهضمها لحقوق الدفاع ضرورة وأن هذا الحق خول للطرف المحكوم عليه من خلال امكانية طلب مراجعة القرار الصادر ضده وفقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 73 الأنف ذكره.

وحيث أن عدم استدعاء الشركة المعارضة وعدم تمكينها من نسخة من المطلب لا يمس من حقها في الدفاع الذي يبقى مضمونا بموجب طلب المراجعة الذي مارسه فعليا وأبدت بمقتضاه ما لديها من ملحوظات وقدمت دفعاتها.

وحيث طالما ضبط الفصل 73 من مجلة الاتصالات اجراءات محددة للبت في مطالب التدابير الوقائية المعروضة على الهيئة فلا حاجة للقياس على الاجراءات المعمول بها لدى القضاء العدلي خاصة وأن حق الدفاع الذي تزعم العارضة خرقه تم اقراره بشكل واضح صلب أحكام الفصل المذكور ولم يكن محل سهو أو سكوت على خلاف ما تدعيه العارضة.

وحيث وخلافا لما تمسكت به المدعية، لم تتضمن القرارات السابقة الصادرة في مادة مراجعة التدابير الوقائية أي إشارة إلى اعتماد رئيس الهيئة عند انتصابه للقضاء في هذه المادة على نفس الصلاحيات الممنوحة لرئيس المحكمة الإدارية ضرورة أن مجلة الاتصالات أفردت القضاء الوقفي أمام الهيئة بنظام خاص واجراءات واضحة ولا يسوغ الاستئناس بأي أحكام أخرى سواء كانت تلك المنظمة للقضاء الاستعجالي العدلي أو القضاء الاستعجالي الإداري طالما وضعت اجراءات خاصة به .

وحيث ولئن لا تتازع الهيئة فيما ذهبت إليه العارضة من أن طلب المراجعة هو طريقة من طرق رفع التدابير عند تقديم ما يفيد زوالها إلا أن ذلك لا يعد السبب الوحيد لإقرار هذا الاجراء بل إنه يمثل أيضا طريقة من طرق التظلم التي تسمح بتقديم أوجه الدفاع التي قد تؤول إلى مراجعة القرار في صورة تقديم المعارض دفعوات وأسانيد تدحض الأسس التي بني عليها ذلك القرار حتى في صورة استمرار الممارسات التي اتخذت في شأنها تدابير وقائية وهو ما يتشابه مع إجراء الرجوع في الإذن على العريضة المنظم بمجلة المرافعات المدنية والتجارية.

وحيث وعلى عكس ما تمسكت به المدعية، فإن طلب المراجعة يختلف تمام الاختلاف عن الطعن ولا يحول دون ممارسته ذلك أن لا مانع أن يقدم من صدر ضده القرار طلبا لمراجعة التدابير الوقائية يرفع أمام نفس الجهة التي أصدرته وأن يتولى في صورة عدم قبول مطلبه ممارسة حقه في الطعن فيه أمام المحاكم المختصة في إطار مبدأ التقاضي على درجتين .

وحيث وطالما اقتضرت جل مطاعن المعارضة على المناقشة القانونية لدور رئيس الهيئة وصلاحياته في مادة التدابير الوقائية ولم تتكرر المدعية ترويجها للعرض المتظلم منه كما لم تقدم ما يفسد الدفعوات التي انبنى عليها القرار المطلوب مراجعته، فقد تعين رفض المطلب.

### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

